أوراق
المتابعات
السياسية

# الانتخابات الليبية..
# الظروف، النتائج، والتحديات

**على حسن**

**عضو الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي للدراسات**

**منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)**
العنوان: شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥ شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

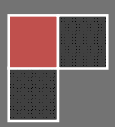

# الانتخابات الليبية..
# الظروف، النتائج، والتحديات

**على حسن**

**عضو الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي للدراسات**

**أغسطس ٢٠١٢**

**هذه الأوراق يصدرها منتدى البدائل العربي للدراسات كمساهمة منه في التعليق على الأحداث الجارية بشكل علمي، وهذا المجهود البحثي هو نتاج سيمنار داخلي يعقد بالمنتدى**

شهدت ليبيا في الأيام الماضية أول انتخابات حقيقية منذ ما يزيد عن ٤٢ عاما، بعد إزاحة نظام القذافي في ثورة الـ١٧ من فبراير، كحلقة من حلقات ما أطلق عليه "الربيع العربي"، وقد مثلت ليبيا حالة خاصة واستثنائية بين دول الربيع، وذلك لاعتبارات عدة، فليبيا والتي يبلغ عدد سكانها ٥.٦ مليون نسمة وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة، والغنية بحقول النفط (تاسع أكبر احتياطي نفطي في العالم) لم يكن متوقعا أن تقوم بها ثورة، بعد أن ظل العقيد القذافي -والذي ما برح ينصح الحكام والشعوب التي قامت بها ثورات بأن يحذوا حذو ليبيا وتجربتها الرائدة في الحكم- خلال ٤٢ عاما جاثما على صدور الليبيين فيها وقيامه بحل جميع مؤسسات الدولة بلا استثناء، وتجريف العقول والكفاءات، ونفي أو إبادة أي صوت معارض أو مغرد خارج السرب باستخدام أبشع أنواع التعذيب والقتل، بالإضافة إلى سعيه لاستمالة وترضية رؤساء القبائل الكبرى في ليبيا، بالترهيب تارة، وبالترغيب تارة أخرى[١]، كل هذه الظروف والملابسات أفرزت واقعا مغايرا أثناء وبعد الثورة، وفي مرحلة بناء الدولة، و التي تتمثل في أهم الظروف التي جرت فيها الانتخابات وهي كالآتي:

**١- غياب المؤسسات الأمنية النظامية التابعة للدولة:**

جرت الانتخابات في ظل غياب مؤسسة أمنية نظامية تعمل بشكل محايد على فرض الأمن، وتُمنع من الاشتغال بالسياسة، أو حتى مؤسسة عسكرية نظامية تقوم بمهام أمنية وتأمينية للعملية الانتخابية في غياب الشرطة (كما هو الحادث في مصر)، ولكن تم فرض الأمن وتأمين المقرات واللجان الانتخابية بواسطة الميليشيات التي تم تشكيلها إبان الثورة لمواجهة قوات القذافي، والميليشيات التي تم تشكيلها كلجان شعبية لتأمين المناطق والأحياء، والتي تعتمد في جزء كبير منها على الانتماءات القبلية والعشائرية.

**٢- غياب الخبرة التشريعية والدستورية، آليات إجراء الانتخابات:**

على عكس تونس ومصر واليمن، بل وحتى معظم الدول العربية، لم تحظ المؤسسات والنخب الليبية بفرصة إدارة عملية انتخابية بالمعنى الحديث من قبل، ولم تتوفر لهم بيئة أو خبرة تشريعية ودستورية حقيقية، تمثل سابقة يُبنى عليها في إداراتهم للعملية الانتخابية.

**٣- انهيار البنية التحتية إبان الثورة:**

فقد تم تدمير نسبة كبيرة مما كان موجودا من بنية تحتية، كطرق، ووسائل نقل ومواصلات واتصالات، وأبنية مجهزة لإجراء الانتخابات أثناء الثورة، سواء من خلال قوات القذافي، أو جراء القصف العشوائي لقوات الناتو، مما انعكس على وسائل التأمين، والاتصال، والدعم اللوجستي أثناء عملية الاقتراع والفرز.

**المشهد الانتخابي الليبي:**

جرت انتخابات المؤتمر الوطني العام والمكون من ٢٠٠ عضوا (١٢٠ للقوائم الفردية، والـ٨٠ مقعد الباقية خصصت لقوائم الأحزاب)[٢] في ٧ يوليو ٢٠١٢ والتي حددها المجلس الوطني الانتقالي بعد ٢٤٠ يوم من تاريخ إعلان تحرير البلاد في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١.

وقد قيد ٢.٨٦ مليون مواطن أسمائهم في سجلات الناخبين، ٤٥% منهم من النساء، حيث تم تقسيم ليبيا إلى ١٣ دائرة انتخابية، تشمل ١٥٤٨ مركزا انتخابيا و٦٦٢٩ مكتب اقتراع، ووزعت المقاعد المائتين جغرافيا على النحو التالي: ٦٠ مقعدا للشرق و١٠٠ للغرب و٤٠ للجنوب، وبلغ إجمالي عدد من ترشحوا للتنافس ٢٦٣٩ مرشحا فرديا، و٣٧٤ كيانا سياسيا[٣].

---

١ تقارير منظمة العفو الدولية للأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠

http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2007

٢ الجزيرة نت ١٠ يوليو/ تموز ٢٠١٢

وقد تشكلت الخريطة الانتخابية بشكل أساسي من المكونات التالية[٤]:

الأحزاب الإسلامية، وأهمها ثلاثة أحزاب: العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)، الوطن (الجماعة الإسلامية)التجمّع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية وقد أسسه رجل الدين المعروف د.علي الصلابي وهو يدعو إلى تجربة إسلامية معتدلة كالتجربة التركية، ويصنف حزبه بأنه حزب قومي وليس إسلامي.

وفي الاتجاه الآخر هناك تحالف القوى الوطنية بقيادة د. محمود جبريل الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي والذي يضم تحت مظلته ٤٠ تنظيما سياسيا، وما يزيد عن ٢٠٠ من منظمات المجتمع المدني، و ٢٨٠ شخصية مستقلة.

وهناك حزب الجبهة الوطنية، والذي كان تنظيما معارضا من الخارج إبان حقبة القذافي.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٢% وفقا للموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات، ورغم بعض الخروقات الأمنية في بعض الدوائر، وحالات الاعتداء على ناخبين أو على بعض المقرات، إلا أن معظم تقارير مراقبة الانتخابات من المؤسسات الدولية أو الليبية، كمؤسسة كارتر، وجامعة الدول العربية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وشبكة شاهد، أشادت بالعملية الانتخابية وبنزاهتها في المجمل.

وقد أفرزت النتائج النهائية للانتخابات عن حصول تحالف القوى الوطنية بقيادة د. محمود جبريل على المركز الأول بعدد مقاعد ٣٩ من إجمالي ٨٠ هي عدد المقاعد المخصصة للقوائم، وقد أتى في المقام الثاني حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان بعدد ١٧ مقعدا[٥]، وذلك على عكس كل التوقعات باكتساح التيار الإسلامي للانتخابات، لتواكب الموجة الإسلامية في الربيع العربي، وتحديدا بين جارتيها في مصر وتونس، وخاصة بعد بروز تقارير عن انتشار وتوغل الحركات الإسلامية، ومنها الجهادية والسلفية بقوة خلال العام الفائت في ليبيا ما بعد القذافي.

**لماذا فاز التيار المدني على حساب التيار الإسلامي في ليبيا؟**

هناك عدة عوامل داخلية وخارجية أدت لأن تظهر النتائج بهذا الشكل في المشهد الانتخابي الليبي، ومن أهم تلك العوامل هو تمتع محمود جبريل مهندس تحالف القوى الوطنية بسمعة جيدة لدى الليبيين أثناء فترة ترأسه للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي ودوره في الحصول على دعم القوى الدولية للثورة، أيضا قيامه بضم شخصيات معروفة ذات ثقل قبلي، واحترام داخل المجتمع الليبي داخل تحالفه، بالإضافة لانتمائه لقبيلة ورفلة، وهي كبرى القبائل الليبية، وعلى النقيض سقط التيار الإسلامي في نقطة ضعف قاتلة وهي تفتيت الأصوات، وذلك لعدم تنسيق الأحزاب الإسلامية فيما بينها، وتوزع التيار الإسلامي على ما يقرب من ستة أحزاب تمثله[٦]، وجدير بالذكر أيضا أن من أحد الأسباب، هو ما شاهده الليبيون من سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم في تونس ومصر، ومصر، والذي أظهر جليا الاختلاف الكبير بأن تكون معارضا، وتتعرض للاضطهاد في إبان النظم السابقة، وأن تكون في سدة الحكم تحتك بالمشاكل وحياة الناس المعاشة، وتقدم حلول واقعية، وتتعرض للنقد والضغط المستمر من أجل تحقيق ذلك، ومع بروز بعض المشاكل والإخفاقات، أثر ذلك على توجهات الناخب الليبي، ولكن بالطبع تبقى العوامل الأبرز في أن تظهر النتائج على النحو التالي هي الأسباب الداخلية التي ذكرناها آنفا، والتي هي بنت البيئة الليبية وتفاعلاتها الداخلية.

---

٣ الجزيرة نت ٦ يوليو/ تموز ٢٠١٢

٤ العالم الجريء والجديد للانتخابات الليبية - فردريك ويري، مؤسسة كارنيجي للسلام ٢٦ يونيه ٢٠١٢

٥ http://elections2012.ly/home/statistics/

٦ الجزيرة نت ١٠ يوليو ٢٠١٢

**تحديات ما بعد الانتخابات**

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات المستقبلية سواء على المدى القريب، أو على مدى البعيد ما بعد المرحلة الانتقالية، وقد لخصت أهم تلك التحديات في نقاط ست، في اعتقادي أنها تمثل أبرز التحديات التي ستواجه الليبيين في المستقبل:

**١- تحدي الملف الأمني:**

يعتبر التحدي الأمني في ليبيا ما بعد القذافي من التحديات الهامة في دولة مترامية الأطراف كليبيا، وعلى وجه الخصوص بعد انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة بين أيدي الليبيين بشكل طبيعي ومكثف، وشعور المليشيات التي تم تكوينها أثناء الثورة، سواء لمواجهة قوات القذافي أو التي تحفظ الأمن في الأحياء بأفضلية وحق في عدم ترك السلاح، أو الانضمام لقوات نظامية في المستقبل، مع بناء عقيدة شرطية لدى القوات النظامية والتي تأخذ عقود.

**٢- تحدي كتابة الدستور:**

تعتبر خطوة إجراء الانتخابات هي الخطوة الأسهل في المرحلة الانتقالية، لينتقل الليبيون إلى المستوى الثاني والتحدي الأصعب وهو كتابة دستور البلاد، وتأتي صعوبة المرحلة أولا لغياب خبرة دستورية وتشريعية لدى النخبة والمؤسسات الليبية، مع حالة من الاستقطاب المدني الإسلامي، هي تقريبا العامل المشترك في ثورات الربيع العربي، والتي بدأت بوادره في الظهور أثناء الانتخابات، وانقسام المرشحين إلى كتلتين كبيرتين، تمثل كل منهما تيار في مواجهة الآخر، ومع غياب قواعد أساسية على شكل الدولة التي يريدها الليبيون، أو شكل النظام السياسي المستقبلي.

**٣- تحدي التدخلات الخارجية:**

وكاستثناء آخر للثورة الليبية، هو تدخل قوات أجنبية بالدعم العسكري والمخابراتي، وبقصف الطيران، لدعم الثوار ضد قوات القذافي، وهي أيضا الدولة الثرية بحقول النفط، والتي تعتمد على صادراتها النفطية العديد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة من الاستثمارات والتي تريد الحفاظ عليها وزيادتها في المستقبل، ما يجعل القوى الدولية والإقليمية تفكر في الحصول على الغنائم وتقسيمها، والسيطرة على الموارد النفطية، أو الفوز بعقود إعمار ما دمرته الحرب، مما يهدد الاستقلال الوطني، واستقلال القرار السياسي الليبي في المستقبل، ويضع القادة الجدد لليبيا أمام تحد بالغ الخطورة، ربما يؤثر على مستقبل ليبيا في العقود القادمة.

**٤- تحدي بناء المؤسسات:**

التحدي الرابع والذي يواجهه الليبيون، هو تحدي بناء المؤسسات، ونقول بناء المؤسسات وليس إصلاحها أو إعادة بناءها، فقد قام القذافي طوال فترة حكمه بتدمير كل كيان مؤسسي في ليبيا، واختراع كيانات هي أقرب للقبلية أو ما قبلها منها للدولة، وأهم ما سيواجه الليبيون في بناء مؤسساتهم، هو بناء عقيدة تلك المؤسسات، والقواعد والأطر غير المكتوبة التي يسير عليها أعضاء المؤسسة، وقد استغرقت بناءها في بعض الدول عقود، وعن الحديث عن بناء المؤسسات فعلى سبيل المثال لا الحصر، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الأمنية بأفرعها المختلفة، المؤسسات الإعلامية، الجهاز الإداري للدولة، المؤسسات التعليمية.. الخ.

**٥- تحدي محاكمة رموز النظام السابق (العدالة الانتقالية):**

تواجه النخبة الجديدة في ليبيا كما واجهت كل دول التحول الديمقراطي في العالم آلية التعامل مع أركان النظام السابق ومن تعاون معهم، أو ساعد في إفساد الحياة السياسية أو تورط في قضايا فساد أو تعذيب، أو قتل ضد المواطنين، وتكمن صعوبة تلك المحاكمات في غياب حدود فاصلة بين من تعاطى مع النظام للحفاظ على مصالحه الشخصية، أو بدافع ارتباطات قبلية، أو تحت

تهديدات النظام، ومن كان ضالعا حتى أذنيه سواء في قضايا فساد، أو قتل وتعذيب. ويأتي السؤال الثاني، محاكم ثورية، أم محاكمات عادلة، وكثير من تلك الأسئلة المفخخة التي قد تسبب مزيدا من الانشقاقات والاختلافات داخل النخبة والشعب الليبي والذين هم في أمس الحاجة لتجنبها في المرحلة الانتقالية.

**٦- تحدي دعوات الانفصال:**

برزت في الآونة الأخيرة بعض الدعوات من الشرق للانفصال، أو الحصول على حالة استقلال ذاتي عن الكل الليبي، وقد ظهرت تلك الجماعات التي تدعو للانفصال مرة أخرى إبان الانتخابات بدعوات لمقاطعتها، ولكن تبين بعد الإقبال الكثيف من الليبيين على الانتخابات إلى تهافت تلك الدعوات، وغياب ثقل شعبي أو دعم قبائلي لها على الأرض، ولكن يبقى التحدي، وتبقى البذرة التي ربما تستثمر في المستقبل، من قبل بعض القبائل الكبرى التي ربما ترى في التوزيع الجديد للثروة والسلطة في النظام الجديد غير عادل ويمثل هضم لحقوقهم التاريخية (حقبة ما قبل القذافي)، أو لحقوقهم كقبائل دعمت ودفعت من أرواح أبنائها لنصرة الثورة التي بدأت من الشرق الليبي، لذلك على الليبيين مراعاة ذلك ووضعه في الحسبان في المستقبل.

**الخاتمة:**

مثلت الانتخابات الليبية خطوة مهمة، وألهمت بالعديد من الدروس المستفادة لليبيين، وللقوى السياسية الأخرى في العالم العربي، وحتما ستؤثر على مستقبل ليبيا الحديث، فبناء على التحديات التي ذكرناها سالفا، ووفقا للمعطيات الموجودة على الأرض في ليبيا، وبعيدا عن التفاؤل بنتائج الانتخابات، فإن الليبيين سيواجهون في الفترة القادمة مرحلة صعبة، فتحالف القوى المدنية هو في الأساس تحالف غير متجانس بالمرة، ومهدد بالتفكك في أي وقت عند تقاطع المصالح (أيديولوجية، قبلية، شخصية)، على عكس حزب العدالة والبناء الحاصل على ١٧ مقعد ممثلا لكتلة واحدة متماسكة، بالإضافة لقوة الإسلاميين على الأرض ودورهم الواضح في الثورة، ولكن تكمن المعركة الأساسية في المرحلة القادمة في استقطاب الشخصيات المستقلة الفائزة في انتخابات المؤتمر الوطني (١٢٠ عضو من إجمالي ٢٠٠)، ولا ننسى في ذلك البعد القبلي فيها، الحاضر بقوة منذ بداية الثورة، وحتى تأمين الانتخابات، مضافا إليها صراعات قبلية كانت موجودة قبل الثورة، وبدأت تطفو على السطح في الآونة الأخيرة، كل ذلك سينعكس بشكل أكثر وضوحا في الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٣.

يتوقع كذلك مزيد من التدخل الخارجي في الشأن الليبي، سواء في الملفات الاقتصادية، أو مشاريع إعادة الإعمار، وليس ذلك فحسب، بل في توجهات ليبيا الخارجية، وتحالفاتها، بالإضافة للتدخل في الملفات السياسية الداخلية، وتحديدا في شكل الدولة في الدستور القادم، والذي هو من اختصاص المؤتمر الوطني المنتخب.

وأخيرا، وعلى عكس ما هو ظاهر في وسائل الإعلام سواء من المظاهر الديمقراطية للانتخابات، أو من الاحتفاء بنتائجها المتوازنة نسبيا، إلا أن ليبيا مقبلة على تحديات وصعوبات بالغة الخطورة والحساسية، سواء على ليبيا، أو على أمن ومصالح دول المنطقة كافة.